

الجمهورية اللبنانية
مجلس النواب

تقرير اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة
حول

اقتراح القانون الرامي الى تعديل المادة ١١٢ من قانون العقوبات

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة جلستان. الاولى في ٢٠٢٣/٦/٨ ،
والثانية عند الساعة العاشرة من قبل ظهر يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٠٢٣/٧/٥ ، برئاسة النائب ميشال موسى
وحضور السادة النواب ملحم خلف، جهاد الصمد، قاسم هاشم، حسن عزالدين، أحمد الخير، جورج عطاالله،
اشرف بيضون وغادة أيوب وذلك للبحث في اقتراح القانون الرامي الى تعديل المادة ١١٢ من قانون
العقوبات.

حضر الجلسة الاولى:

- العميد محمد الشيخ مستشار وزير الداخلية والبلديات.
- القاضي ايمن احمد والقاضية انجيلا داغر عن وزارة العدل.
- العقيد الركن ريمون فرحات عن قيادة الجيش.

وحضر الجلستان:

- العقيد الياس أبو رجيلي عن وزارة الدفاع الوطني.

بعد درس اقتراح القانون والاطلاع على أسبابه الموجبة، وبعد المناقشة والتداول، لم تأخذ اللجنة باقتراح القانون كونه لن يشمل فئة كبيرة من المساجين وبالتالي ليس الحل في تخفيف الاكتظاظ انما لا بد من اتخاذ الخطوات التالية:

- اعتماد الاليات القانونية البديلة (العقوبة البديلة).
- تفعيل النشاط القضائي لاسيما لناحية تسريع المحاكمات وتطبيق المواد ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٣ وغيرها من قانون العقوبات.
- مكننة عمل المحاكم وربطها ما بين مراكز التوقيف وأقلام المحاكم.
- استصلاح او استعمال ابنية قائمة تعود ملكيتها للدولة كمراكز توقيف.
- تنظيم نقل الموقوفين والتنسيق ما بين الأجهزة الأمنية.

واللجنة الفرعية، إذ ترفع تقريرها هذا الى اللجان النيابية المشتركة، لتأمل الاخذ بمضمون تقريرها.

بيروت في ١٠/٧/٢٠٢٣

رئيس اللجنة الفرعية

النائب

ميشال موسى

